**"لفت د. باطويح الى العوامل التي ساهمت في تفاقم المشكلة، مشيرا الى نمط التنمية التي اختارتها دول الخليج، فضلا عن عدم وجود تخطيط مسبق لتداعيات خيارات التنمية وغياب التنسيق التخطيطي بين مؤسسات التعليم والتدريب، مضيفا ان هناك سياسات مقترحة لإصلاح سوق العمل منها وضع سقوف قصوى على عدد الوافدين، مبينا ان نمو العمالة الوافدة غير مبرر بالإضافة الى رفع كلفة العامل الوافد الى حد يجعل توظيفه غير مجد لرب العمل والحد من استقدام العمالة الوافدة، مشددا على ضرورة وضع حد لتجار الاقامات بدول الخليج ومحاربة اساليب احتيال الاقامات التي تضر باقتصادات دول المجلس، فضلا عن إعادة النظر في اساليب التعليم ليخرج الفرد مؤهلا لسوق العمل**

**كما اشار باطويح إلى ان اعداد سكان الخليج تتضاعف مما يدل على استقطاب غير مدروس للعمالة الوافدة، لافتا إلى أن عدد السكان تزايد خلال 4 عقود بمعدل غير مسبوق ومعدل الزيادة الطبيعية لعدد السكان مرتفع، مبينا ان احيانا تكون معدلات نمو العمالة الوافدة أعلى من العمالة الوطنية، مشيرا الى ان في الإمارات على سبيل المثال نسبة العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي 91% قائلا ان الكويت تجاوزت هذه الإشكالية حيث إن نسبة الوافدين في القطاع الحكومي 25% بينما في القطاع الخاص 97% مما يدل على ان القطاع الخاص مازال غير مدرك لأهمية جذب العمالة الوطنية، قائلا إن برنامج إعادة الهيكلة لم يستطع حتى الآن حل هذه الإشكالية.**

**من جانب آخر، أكد باطويح أن على الرغم من ان دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت قدرا يعتد به من عائدات النفط في تنمية الموارد البشرية وفي الارتقاء بمستوى معيشة المواطن الخليجي وذلك من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب وفي الصحة وغيرها من مقومات التنمية البشرية مقارنة بالاستثمارات في المشاريع والبرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبالاضافة الى الانجازات التي حققتها دول مجلس التعاون في هذا المجال إلا أنها عجزت عن وضع حلول جذرية لمشكلة الخلل في التركيبة السكانية وفي خلق فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من العمالة الوطنية الداخلة إلى أسواق العمل.**

**وشدد باطويح على أن اهم المعايير لإصلاح الخلل في التركيبة السكانية وسوق العمل تتمثل في ان عملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة يجب الا تكون على حساب الانتاجية والتي تمثل احد المحددات الرئيسية للنمو وبالتالي فإن الاحلال يكون مبنيا على أسس من الكفاءة أي بمعنى عدم التضحية بإنتاجية العامل خدمة لهدف الإحلال حتى لا يتعرض الاقتصاد الخليجي لخلل في معدلات النمو".**